النفط الكويتي ينخفض إلى 49.82 دولار

انخفض سعر برميل النفط الكويتي 26ر2 دولار ليبلغ 82ر49 دولار في تداولات يوم امس الاول مقابل 08ر52 دولار في تداولات يوم امس الاول وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

وعالميا عمقت أسعار النفط خسائرها لأكثر من 10 بالمائة عند تسوية تعاملات امس الاول لتسجل أكبر هبوط يومي في 5 سنوات ونصف تقريبا مع فشل المحادثات بين (أوبك) وحلفائها لخفض إضافي للانتاج.

انعقدت بنسبة حضور 77.86 % ووافقت على كافة توصيات مجلس الإدارة

عمومية «الوطني» أقرت توزيع 35 % نقداً و5 % أسهم منحة للمساهمين

جانب من الجمعية العمومية امس

عقدت الجمعية العامة العادية وغير العادية لبنك الكويت الوطني للعام 2019 اجتماعها امس بنسبة حضور بلغت 77.86 %، وقد وافقت الجمعية على توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بنسبة 35% من قيمة السهم الإسمية (أي بواقع 35 فلساً لكل سهم) وتوزيع أسهم منحة مجانية بواقع 5% (خمسة أسهم لكل مائة سهم).

وأكد رئيس مجلس إدارة بنك الكويت الوطني ناصر مساعد الساير في كلمته التي ألقاها خلال الاجتماع على أن العام 2019 قد شهد تحقيق أداء متميز على صعيد كافة مجالات الأعمال وفي كافة الأسواق التي يعمل بها البنك، الأمر الذي انعكس على استمرار نمو معدلات الربحية وتسجيل نتائج مالية قوية، وهو ما يؤكد أن الوطني على المسار الصحيح لترسيخ ريادته محلياً وانتشاره إقليمياً وذلك بفضل استراتيجيات تنويع مصادر الدخل والتحول الرقمي التي تمثل ركائز أساسية في رحلة النمو المستقبلي للبنك.

وأضاف الساير أن نمو الأرباح السنوية للبنك للعام 2019 والتي فاقت 401 مليون دينار كويتي يأتي بدعم من استمرار نمو حجم الاعمال والأنشطة الرئيسية وهو ما انعكس على نمو القروض والسلف بنحو 7 % مقارنة بالعام الماضي ما يزيد من قوة ميزانية البنك ويؤكد جودة وتنوع الإيرادات والعمليات التشغيلية كما يؤكد نجاح استراتيجيات البنك الشاملة التي تستهدف تحقيق التنوع على صعيد الأسواق والخدمات المصرفية وبما يضمن التفوق في ظل ما يشهده القطاع المصرفي من تغيرات والبيئة التشغيلية من تحديات.

من جانبه، قال الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني عصام جاسم الصقر أن ما تم تحقيقه خلال العام الماضي من نمو الأرباح على الرغم من التباطؤ الذي شهدته البيئة التشغيلية على خلفية تقلبات أسعار النفط يمثل إنجازاً يجعلنا نشعر بالفخر، حيث عكس أداء البنك خلال العام 2019 قوة نموذج الأعمال والتركيز طريق التوسع في العمليات الدولية التي اتساع ونمو حجم ميزانية البنك وتزامن نمو مريحة في قطاعات الأعمال الرئيسية صافي الأرباح.

الاستراتيجي القائم على التنويع في ظل النمو القوي للميزانية، حيث سجلت الموجودات الإجمالية نمواً بواقع 6.7% على أساس سنوي لتبلغ 29.3 مليار دينار كويتي، كما ارتفعت حقوق المساهمين لتبلغ 3.21 مليار دينار كويتي وشهدت القروض والتسليفات الإجمالية نمواً بنسبة 6.8% لتصل إلى 16.6مليار دينار كويتي، وزادت ودائع العملاء بواقع 10.7% إلى 15.9 مليار دينار كويتي.

ومن جانبها قالت نائب الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني شيخة خالد البحر أن العام 2019 لم يكن متميز على صعيد استمرار نمو أرباح البنك فقط وإنما شمل كافة الأصعدة، حيث نجح الوطني في إحراز تقدم هائل في طريقه لبناء مستقبل رقمي وترسيخ ريادته بمجال التكنولوجيا المصرفية على مستوى المنطقة، كما واصل البنك جني ثمار الاستراتيجية الاستباقية لتنويع مصادر الدخل والحد من المخاطر عن تعد من أبرز المميزات التنافسية للمجموعة.

وأضافت البحر أن تلك النجاحات قد انعكست على النتائج المالية، حيث استمر نمو الأرباح على الرغم من التحديات التشغيلية وزيادة الاستثمار في تنفيذ خارطة التحول الرقمي من أجل المحافظة على التفوق عن باقي المنافسين في سباق التطور التكنولوجي المتسارع، كما استمر ذلك مع تحسن في معايير جودة الأصول ما يؤكد الحرص على استمرار النمو ولكن بما يتماشى مع سياسات البنك المتحفظة تجاه إدارة المخاطر.

من جهته، قال الرئيس التنفيذي لبنك الكويت الوطني – الكويت صلاح يوسف الفليج إن العام 2019 كان عاماً متميزاً على الصعيد التشغيلي حيث تم تحقيق معدلات وذلك على الرغم من بعض التحديات التي أثرت على معدلات نمو القطاع غير النفطي وتراجع وتيرة ترسية وتنفيذ المشروعات الحكومية ويأتي ذلك بفضل مواصلة تطوير نموذج أعمال البنك في السوق الكويتي الذي يشكل جوهر استراتيجية المجموعة بما يمثله من 44% من إجمالي الموجودات بالإضافة إلى استحواذه على 63% من

أكد أن هلع البورصة منه غير مبرر

«الشال»: «كورونا» كشف هشاشة الوضع الاقتصادي في الكويت

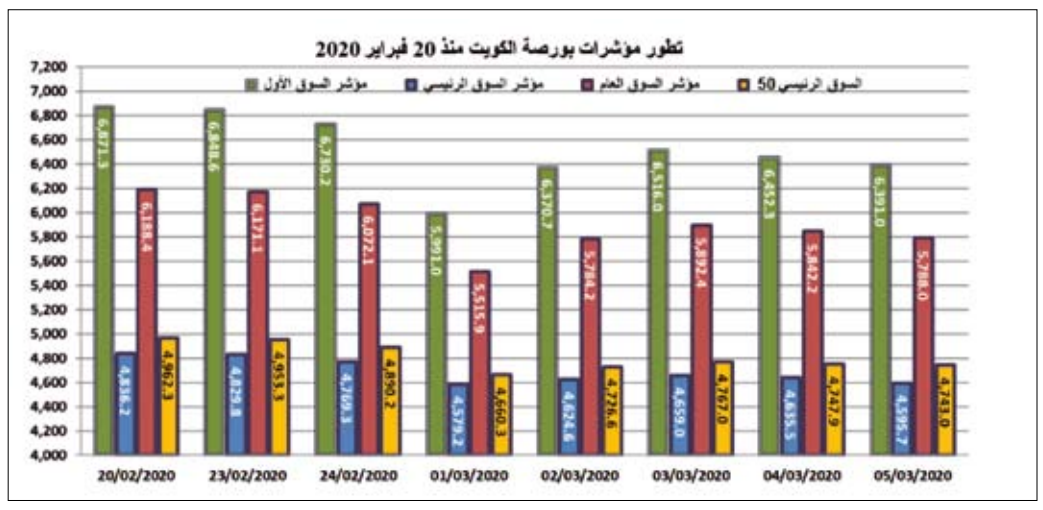

أوضح التقرير الاسبوعي الصادر عن «الشال» ان بورصة الكويت لم تشارك بورصات العالم الرئيسية العمل في الأسبوع المنتهي في 2020/02/28 سوى في يوم عمل واحد، وكانت في عطلة العيد الوطني وعيد التحرير ما تبقى من ذلك الأسبوع، لذلك كان من ضمن المتوقع انتقال الهلع إليها في أول يوم عمل والذي صادف يوم 2020/03/01.

هلع كبير وغير مبرر في حجمه، كان من نتائجه خسارة مؤشر السوق الأول ومؤشر السوق العام نحو 10% في أول يوم تداول بعد العطلة كما يوضحه الرسم البياني المرافق، ولكنه هلع من ضمن خواص الطبيعة البشرية وكان تصرف إدارة بورصة الكويت استباقي وصحيح عندما طبقت نظام «فاصل تداول المؤشر» الآلي عند مستويات خسائر مقدرة سلفاً، وهو نظام تطبقه 17 بورصة في العالم ومنها بورصة نيويورك.

وقال التقرير: هو هلع غير مبرر لأن أسعار الأسهم في بورصة الكويت لم تجاري ارتفاعات مؤشرات البورصات الرئيسية ما بعد احتواء أزمة عام 2008، والواقع أن معظم الأسهم المحلية لا زالت تباع بخصم كبير على قيمها الدفترية. وهو غير مبرر لأن هبوط أسعار الأسهم لا يهدد سلامة وملاءة القطاع المصرفي، بمعنى أنه من غير المحتمل أن يؤدي تصحيح كبير في أسعار الأصول المالية إلى عجز عن سداد قروض المصارف.

وهو غير مبرر لأن علاقة الشركات المدرجة بأداء الاقتصاد الكلي من زاويتي النمو وسوق العمل، ضعيفة، بما يعنيه ذلك من أن هبوط الأسعار لا يهدد بانتقال الأزمة إلى الثانية أو مرحلتها الثالثة، وتأثيرها سوف يقتصر على خسارة في ثروات الأفراد، وضغوط على ربحية الشركات والمؤسسات. ولكن، الأزمة كشفت عن مؤشرين في غاية الأهمية والخطورة، ولو تمت قراءتهما بشكل صحيح والإفادة منهما، من الممكن أن تتحول النتائج إلى الجانب الإيجابي، لأنهما جرسا تحذير مبكر، ولكن ذلك يحتاج إلى حاسة استشعار لدى الإدارة العامة، واحتمال توفرها ضعيف.

المؤشر الأول، هو هشاشة الوضع الاقتصادي والمالي للبلد نتيجة الاعتماد الطاغي للاقتصاد المحلي على مصدر وحيد للدخل يحقق مساهمة للقطاع العام بنحو ثلثي الناتج المحلي الإجمالي، ويمول الموازنة العامة بنحو 90% من إيراداتها.

فالنفط، فقد في الأسبوع المذكور نحو 13.3% من مستوى أسعاره، وبلغ فيه سعر برميل النفط الكويتي نحو 50.78 دولار أمريكي، أي أدنى من سعر الموازنة التقديري المتحفظ البالغ 55 دولار أمريكي بنحو 7.7%.

وقد يعوض النفط بعض خسائره أسوة بالبورصات، ولكن سوف يستمر الضغط على الأسعار والإنتاج على المدى المتوسط إلى الطويل بسبب التطورات التقنية والمخاوف البيئية، وستدخل البلد نفق المديونية المظلم أو استهلاك مدخرات عصر رواج سوق النفط ما لم تتحرك مبكراً في مشروعها التنموي وتحسم أمرها حول مشروعيها المتناقضين، الأول يعزز الاعتماد على النفط، والآخر يدعو إلى التنويع بعيداً عنه، والمشروعان نائمان.

المؤشر المؤسف الأخر هو ما أظهرته تداعيات مواجهة المرض من هشاشة النسيج الاجتماعي والسياسي للبلد، فبدلاً من أن تؤدي الأزمة إلى تلاحم مكونات المجتمع تحت مظلة شمولية للوطن، أدت إلى تمزيقه في تراشق طائفي بغيض من طرفيه. ونحن نجزم بأن التاريخ لم يشهد نجاح أي مشروع تنمية وإصلاح لا يبنى على شمولية المواطنة، وما أظهره أطراف فاعلة في جناحي الإدارة العامة، حكومة ومجلس أمة، هو القبول بما حدث أو الانحياز للعصبيات الصغيرة على حساب الوطن. وذلك نتاج حتمي لنهج المحاصصة في الإدارة العامة، فما يتحقق بدعم عائلي أو مناطقي أو طائفي أو قبلي، لا يدين بأولوية الولاء للوطن، وإنما لعصبيته الصغيرة التي كانت السبب في وصوله إلى منصبه،بحق أو بدونه، واليها يؤول اهتمامه وولائه. ولسنا بحاجة إلى ذكر أمثلة لما آلت اليه أوضاع دول قريبة تبنت نهج المحاصصة في توزيع مناصب الدولة، ولعل أزمة عابرة مثل «كورونا» أعطت دلالة قاطعة على فشل النهج وخطورته في الكويت، ولعل وعسى أننفطن ونعي خطورته ويبدأ إصلاح تأخر جداً لنهج تشكيل الإدارة العامة.

رئيس مؤسسة البترول يتفقد مشروع النفط الثقيل بـ «الرتقة»

تفقد الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول هاشم هاشم امس مشروع النفط الثقيل الذي تنفذه شركة نفط الكويت في حقل (الرتقة) شمال البلاد وذلك للاطلاع على سير أعمال المشروع الذي سيسهم بزيادة انتاج النفط في البلاد وتقديم منتجات نوعية للاسواق العالمية. وقالت المؤسسة إن الرئيس التنفيذي ل(نفط الكويت) عماد سلطان اطلع هاشم وعددا من أعضاء مجلس إدارة مؤسسة البترول الذين رافقوه في الزيارة على آخر التطورات والاستعدادات الجارية في هذا المشروع الاستراتيجي. وأوضحت أن النفط الثقيل يشكل تحديا لكافة الدول وذلك لصعوبة استخراجه والتعقيدات التي تتكون منها مكامنه مشيرة إلى أن هذا المشروع يتميز بالعائد الاقتصادي الكبير للبلاد كما يتيح للنفط الكويتي الدخول الى أسواق جديدة وخلق فرص وظيفية عديدة للشباب الكويتي. وذكرت أن (نفط الكويت) استخدمت في هذا المشروع تقنيات عديدة حديثة منها ضغط البخار وحقنه في المكمن النفطي لتسهيل عملية استخراج هذا النوع من النفط. ونقل بيان المؤسسة عن أعضاء مجلس الادارة في ختام الزيارة أنهم أثنوا على الجهود الكبيرة التي بذلها العاملون في المشروع الاضخم على صعيد القطاع النفطي الكويتي والذي يعتبر جزءا أساسيا من استراتيجية 2040 التي تبنتها مؤسسة البترول الكويتية.

«التجارة» تصدر قراراً بتنظيم «البوثات» .. 3 أشهر لتنظيم الأوضاع

أصدرت وزارة التجارة والصناعة امس قرارا بتنظيم منافذ العرض والبيع المؤقتة (البوثات) مبينة ان القرار حدد الجهات التي يسمح لها بالترخيص وشروط إصداره والمدة الزمنية لسريانه. وقالت الوزارة في بيان صحفي انه يقصد في تطبيق أحكام هذا القرار المنافذ التي تقيمها الكيانات التجارية (شركات – أفراد) المرخص لها من الإدارة المختصة بعرض وبيع وترويج منتجاتها والسلع وخدماتها التي تتعامل فيها بالمجمعات التجارية لفترة مؤقتة. وأضافت أن القرار نص على أنه «لا يجوز بدون ترخيص مسبق من الإدارة المختصة بالوزارة إقامة منفذ (بوث) مؤقت لعرض أو بيع المنتجات والسلع في أي من المجمعات التجارية بدولة الكويت». وذكرت أن القرار منح كل الكيانات التي تمتلك منافذ (بوثات) قائمة وقت صدور هذا القرار مهلة لتوفيق أوضاعها وفقا لأحكامه خلال مدة لا تتجاوز (ثلاثة أشهر) من تاريخ صدوره.

84.7 صافي أرباح «برقان» في 2019

اعلنت مجموعة بنك برقان تحقيق 7ر84 مليون دينار ارباحا صافية عن السنة المالية المنتهية في 2019 بنسبة نمو 3 في المئة مقارنة بالسنة المالية السابقة. وقال رئيس مجلس ادارة البنك ماجد العجيل في تصريح صحفي امس ان صافي الايرادات في 2019 بلغ 2ر248 مليون دينار.

ارتفعت بنسبة 11 بالمئة بنهاية الربع الرابع من 2019

«بيتك»: 1.3 مليار دينار القيمة السوقية لشركات القطاع العقاري في السوق الرئيسي

أشار تقرير صادر عن «بيت التمويل الكويتي» الى ان عدد الشركات المدرجة في القطاع العقاري بلغ 40 شركة مسجلة في بورصة الكويت بنهاية الربع الرابع ، ومازال القطاع ثاني القطاعات من حيث عدد الشركات بعد قطاع الخدمات المالية وفق بيانات شركة بورصة الكويت ، ويمثل عددها 23.3% من عدد الشركات المدرجة البالغ 172 شركة في 2019. ويحتل المرتبة الثالثة بين القطاعات بحصة 20.9% من كمية الأسهم المتداولة والمرتبة الخامسة بحصة 5.7% من قيمة الأسهم المتداولة ، والثالثة من حيث عدد الصفقات المتداولة بحصة 15.2% خلال العام ، في الوقت الذي ارتفعت فيه أسعار أسهم 17 شركة عقارية خلال 2019.

واضاف التقرير: ارتفعت القيمة السوقية لشركات القطاع العقاري في السوق الرئيسي بنهاية الربع الرابع إلى حوالي 1.3 مليار دينار بزيادة 11% عن الربع الثالث، في الوقت الذي ارتفعت القيمة السوقية للشركات المدرجة في بورصة الكويت إلى 35.8 مليار بنهاية الربع الرابع بنسبة 11% على أساس ربع سنوي.

وقد حافظت القيمة الرأسمالية لشركات القطاع العقاري بنهاية الربعين الرابع والثالث على حصة قدرها 3.6% من الشركات المدرجة في البورصة. في الوقت الذي ارتفعت فيه قيمة تداولات أسهم القطاع العقاري في السوق الرئيسي لبورصة الكويت إلى 109 مليون دينار بزيادة 82% عن الربع الثالث، وزادت كمية الأسهم المتداولة إلى 2.3 مليار سهم بزيادة 42%، مصحوبة بزيادة عدد الصفقات المتداولة في القطاع العقاري إلى نحو 62.4 ألف صفقة بنسبة 39% على أساس ربع سنوي.

وبلغت قيمة التداولات العقارية خلال 2019 حوالي 3.7 مليار دينار، وحافظ القطاع بذلك على أدائه القوي مسجلاً ثاني أعلى قيمة منذ عام 2015، مع انخفاض سنوي محدود بنسبة 1.5% عن تداولات عام 2018. وبلغ عدد تداولات العقار 6.765 صفقة خلال 2019 أي أعلى مستوى منذ عام 2016، بزيادة 6.4% عن عام 2018، ، فيما بلغت التداولات خلال الربع الرابع 863 مليون دينار، وهي أدنى من مستوياتها المرتفعة التي استمرت في الثلاثة أرباع الأولى من العام. منخفضة بنسبة 11% عن قيمتها في الربع الثالث ، في حين انخفضت قيمة التداولات العقارية على أساس سنوي بنسبة 26% ، وبلغ عدد الصفقات المتداولة 1،556 صفقة خلال الربع الرابع منخفضاً بنسبة 7.4% على أساس ربع سنوي.

ويأتي الإداء الإيجابي للقطاع العقاري مع مسار تصاعدي لسعر برميل برنت خاصة خلال النصف الأول والربع الأخير من العام ، بعدما شهد مساراً تنازلياً في بعض فترات الربع الثالث. وقد سجل البرميل أعلى إغلاق خلال العام 2019 وفق بيانات وحدة معلومات الطاقة حين بلغ 73.9 دولار للبرميل في منتصف مايو، فيما سجل أدنى إغلاق بلغ 55 دولارا في بداية أغسطس ، وقد ارتفع سعر أغلاق برنت بنهاية الربع الرابع مسجلاً 68 دولار بزيادة حوالي 11% على أساس ربع سنوي و34% على أساس سنوي.

قيمة تداولات القطاعات العقارية

مليون دينار كويتي

	السكن الخاص	الاستثماري	التجاري	الترفيه السياحي	الحرفي والصناعي والمخازن	إجمالي التداولات
الربع الرابع 2017	306	142	122	0	11	582
الربع الأول 2018	314	378	112	6	21	832
الربع الثاني	322	358	128	3	45	857
الربع الثالث	307	434	140	0	25	906
الربع الرابع 2018	407	506	205	26	23	1,167
الربع الأول 2019	403	253	175	6	27	865
الربع الثاني	385	353	156	72	44	1,010
الربع الثالث	382	313	197	57	21	969
الربع الرابع 2019	398	299	140	2	24	863

من ناحية أخرى ارتفع مؤشر الرقم القياسي للأسعار في الكويت مسجلاً 115.2 نقطة وفقاً لبيانات الإدارة المركزية للإحصاءات بنهاية عام 2019، بالتالي سجل معدل التضخم أقل من 0.2% في نهاية الربع الرابع على أساسس ربع سنوي، فيما بلغ 1.5% على أساس سنوي مدفوعاً بزيادة متفاوتة لمستويات الأسعار في معظم مكونات الرقم القياسي، وسجل مكون وحيد هو خدمات السكن ، استقراراً عن الربع الثالث، فيما تواصل مستويات الأسعار في هذا المكون تراجعها على أساس سنوي مسجلة انخفاضاً نسبته 0.9% عن نهاية عام 2018.

ووفق بيانات بنك الكويت المركزي ، صدرت بنهاية عام 2019، تحسن الائتمان الموجه لقطاعي العقار والإنشاء بنهاية الربع الرابع من العام بحدود 2.4% على أساس ربع سنوي، فيما ارتفع 6.6% على أساس سنوي ، مقترباً من مستوى 10.9 مليار دينار يشكل 28.4% من رصيد الائتمان الممنوح ، وهو ما ساهم في دفع رصيد الائتمان المصرفي لأن يحافظ على مستواه متجاوزاً مستوى 38.4 مليار دينار، مسجلاً زيادة بحدود 0.9% على أساس ربع سنوي ، و4.3% على أساس سنوي، مدفوعاً بزيادة الائتمان في بعض القطاعات الاقتصادية أيضاً، منها الائتمان الموجه للأفراد متخطياً حاجز 16.4 مليار دينار بزيادة 0.5% على أساس ربع سنوي و3.9% على أساس سنوي مدفوعاً بارتفاع التسهيلات الائتمانية المقسطة وهي تسهيلات تمنح للأفراد الذين يرغبون في بناء وحدات سكنية في قطاع السكن الخاص، وتشكل وحدها أكثر من 31% من الائتمان الممنوح حين ارتفعت إلى أكثر من 11.9 مليار دينار بحدود 0.7% عن الربع الثالث وبنسبة 2% على أساس سنوي، وبالتالي يستمر الاتجاه التصاعدي لأرصدة التسهيلات الائتمانية الممنوحة للنشاط العقاري في مجمله. وقد زادت التسهيلات الائتمانية الموجهة للنشاط العقاري في مجمله إلى 22.9 مليار دينار، أي بزيادة 1.5% عن الربع الثالث، فيما تصل إلى 4.2% على أساس سنوي. وتمثل تلك الأرصدة 59.5% من التسهيلات الائتمانية الممنوحة من القطاع المصرفي.